موبكو
شركة مصر لإنتاج الأسمدة

القاهرة : ١٨ ش عبد الرحمن صدقي - المنطقة السادسة - مدينة نصر
تليفون : ٢٦٧ ١٣ ٥٤٣ (٠٢)
فاكس : ٢٦٧ ١٣ ٥٣٩ (٠٢)
دمياط : المنطقة الحرة العامة
تليفون : ٣ / ٢٠٦٢ ٢٢٩ (٠٥٧)
فاكس : ٣٩ ٢٢ ٢٢٩ (٠٥٧)

القاهرة : ٢٦ من ديسمبر ٢٠٢١

السادة / إدارة الافصاح

البورصة المصرية

تحيه وطيبه وبعد ،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم رد الشركة على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات للقوائم المالية المستقلة والمجمعة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

إدارة علاقات المستثمرين
MOPCO
Misr Fertilizers Production Company
Investor Relations Management

محاسب / هشام نورالدين
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

ISO 9001 BUREAU VERITAS Certification UKAS

شركة مصر لإنتاج الأسمدة

رد الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

عدد المرفقات (٤ صفحة)

القاهرة ٢٢ /١٢/ ٢٠٢١

الي السادة / أعضاء مجلس الادارة شركة مصر لأنتاج الأسمدة "موبكو"

قمنا باعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لشركة مصر لأنتاج الأسمدة "موبكو" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته والذي استبدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والمتمثلة في قائمة المركز المالى الدوري المستقلة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ والبالغ إجمالي أصول نحو ٨,٦٠٣ مليارجنيه وكذا قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) المستقلة التى أظهرت صافي ربح نحو ١,٠٣٥ مليار جنيه و الدخل الشامل الدورية المستقلة ، والتغيرات فى حقوق الملكيه الدورية المستقلة والتدفقات النقدية الدورية المستقلة عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخري وإدارة الشركة هي المسئولة عن اعداد القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا في التوصل الي استنتاج علي هذة القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها .

<u>نطاق الفحص المحدود :</u>

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة للمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها " يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين بالشركة عن الامور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من اجراءات الفحص المحدود الأخري .

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقة عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود لا تمكنا من الحصول علي تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد تم اكتشافها خلال عملية المراجعة ، وعلية فنحن لا نبدي رأي مراجعة علي هذة القوائم المالية الدورية المستقلة

<u>اساس الأستنتاج المتحفظ :</u>

- تضمنت الاستثمارات نحو ١,٠٠٢ مليار جنيه تتمثل في قيمة مساهمة الشركة في رأس مال الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية (الشركة التابعة) المستحوذ عليها بموجب اتفاقية الاستحواذ في ١١ /٨/ ٢٠٠٨ من خلال عقد مبادلة الأسهم ، وتم الاعتراف بالأسهم المصدرة مقابل الإستحواذ بالقيمة الاسمية للسهم (١٠ جنيه / السهم) وليس بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ بما لا يتفق والفقرة (١٨) من معيار المحاسبة رقم (٢٩)

تجميع الاعمال ، هذا ولم تحقق الشركة أي عائد من الاستثمار منذ تاريخ الاستحواذ سوي ١٩٣,١٦ مليون جنية عن العام المالي ٢٠٢٠ .

ويتصل بهذا الشأن منح الشركة قروضاً للشركة التابعة منذ عام ٢٠١١ بلغت في ٢٠٢١/٠٩/٣٠ نحو ٤,٥٦٢ مليار جنيه منها فوائد بنحو ١,٧٢٣ مليار جنيه تمثل إجمالي الفوائد منذ بدء الإقراض للشركة التابعة وحتي تاريخ المركز المالي في ٢٠٢١/٠٩/٣٠ وذلك في ضوء عقد الكفالة التضامنية الموقع من الشركة ، ولم يتم تحصيل اية مبالغ من أصل الدين والفوائد منذ بداية القرض حتي تاريخ إعداد التقرير حيث إن عقد التعديل الثاني الموقع بين البنوك والشركة التابعة (المقترض) وشركة موبكو (الضامن) أعطى الأولوية في السداد للبنوك المقرضة ، ونشير إلي عدم قياس تلك القروض بطريقة التكلفة المستهلكة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الأدوات المالية

نوصي بتطبيق متطلبات المعايير المحاسبية في هذا الشأن مع دراسة الموقف المالي للشركة المستثمر فيها والعائد الاستثماري للمساهم وأثر ذلك علي قيمة الإستثمار .

- <u>رد الشركة</u>

طبقاً لاتفاقية الاستحواذ والموقعة بين مساهمي شركة موبكو وشركة اجريوم والتي تم الاتفاق علي ان يقوم مساهمي اجريوم بنقل ملكية كافة الأسهم المملوكة لهم الي شركة موبكو مقابل قيام شركة موبكو باصدار أسهم جديدة تعادل الاسهم المملوكة لمساهمي موبكو القدامي والتي تعادل ٩٩,٦١٦,١٨٨ سهم مدفوعة بالكامل بقيمة اسمية عشرة جنية للسهم وتم قيد تكلفة الاستحواذ علي اساس القيمة الدفترية كما أن الشركة تعمل بكامل طاقتها الانتاجية وتقوم بسداد الاقساط للبنوك طبقا لجدول الاقساط المعتمد بين البنوك المقرضة

. مع العلم بأن الشركة التابعة قامت بسداد الاقساط المستحقه عليها حتي ٢٠٢١ /٠٦/٣٠ .

– يتم احتساب الفوائد علي القرض المساند والممنوح للشركة التابعة وفقاً لأسعار عقد البنوك الممنوح الي الشركة التابعة وكذلك طبقاً للعقد الموقع بين شركة "موبكو" والشركة التابعة وموافقة الجمعية العامة للشركة

– ولم يتم الاتفاق علي سداد القرض المساند نظراً لأن عقد التعديل الثاني والموقع مع البنوك بين كلاً من شركة ENPC (المقترض) وشركة موبكو (الضامن) والذي تم الموافقة علية من مجلس إدارة

الشركتين علي أن تكون الأولوية في السداد للبنوك المقرضة بالاضافة إلي إستخدام كامل فائض التدفقات النقدية للسداد المعجل والذي من المقرر أن ينتهي السداد في عام ٢٠٢٢ .

- تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير علي أصول حق الانتفاع المستأجرة من المنطقة الحرة بدمياط بأثر لاحق إبتداء من يناير ٢٠٢١ دون مراعاة متطلبات المعيار المذكور التي تقضي بالتطبيق بأثر رجعي مع الإعتراف بالأثر التراكمي بالأرباح المرحلة ، ويتصل بذلك عدم الاخذ فى الاعتبار عند حساب قيمة الزيادة فى مقابل حق الانتفاع أصل بمبلغ ٣,٢٥ دولار/ م٢.

نوصي بالإلتزام بمتطلبات المعيار المذكور ، وإجراء التسويات اللازمة .

- رد الشركة

الاعتراف بالاثر التراكمي للتطبيق الأولي للمعيار علي الأرباح المرحله فان هذه المعالجه خاصه بعقود التأجير التمويلي التي كانت تخضع سابقا للقانون رقم ٩٥ لسنه ١٩٩٥ (وكان يتم معالجتها وفقا لمعيار المحاسبه المصري رقم ٢٠) و الذي حل محله القانون رقم ١٧٦ لسنه ٢٠١٨ حيث اصبح معيار المحاسبه واجب التطبيق من سنه صدور القانون و بالتالي تأثير الأرباح المرحله بأثر التطبيق ولا يوجد لدي الشركة عقود تأجير تمويلي خاضعة لهذا القانون .

تم إحتساب قيمة أصل حق الأنتفاع طبقاً للقيمة التعاقدية الفعلية دون احتساب الزيادة وتم إنشاء مخصص بقيمة الفروق المحتملة وفوائد التأخير .

الاستنتاج المتحفظ :

وفي ضوء فحصنا المحدود ، وباستثناء ما جاء بالفقرات السابقة علي القوائم المالية الدورية المستقلة ، لم ينم الي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي الدوري المستقل في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وعن ادائها المالي الدوري المستقل وتدفقاتها النقدية الدورية المستقلة عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

فقرات توجيهة الانتباه :

مع اعتبار ما يلي تحفظاً:

- **ورد بالإيضاح (٣٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية إبرام الشركة إتفاق تسوية قامت معة شركة اجريوم سابقاً "نيوترن حاليا" بالتنازل عن الدعاوي التحكيمية المقامة ضد مصر والشركات ذات الصلة ، ونقل ملكية كامل أسهم شركة أجريوم إلي وزارة المالية .**
- **في ضوء الإيضاح رقم (٣١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال عام ٢٠٢٠ الي حالة من التباطؤ والانكماش نتيجة االنتشار وباء كورونا ، وقيام دول العالم و مصر بإتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية لمنع إنتشار الوباء ، مما كان له الأثر علي النشاط الإقتصادي العالمي والمحلي ، ومما قد يكون له تأثيرات علي عناصر الأصول و الألتزامات ونتائج الأعمال خلال الفترات التالية المرتبطة بها ، وقد أشار الإيضاح إلي قيام الشركة بأتخاذ إجراءات للموازنة بين الإجراءات الإحترازية التي إتخذتها الدولة وبين إستمرار عملية الإنتاج ودعم قدرتها علي الإستمرارية ، و لم تتأثر مستويات الطلب علي منتجات الشركة وتوافر المادة الخام والتدفقات النقدية خلال الفترة المعروضة ، وفي ضوء عدم تحديد مدة لاستمرارالإجراءات الاحترازية يصعب علي الشركة في الوقت الحالي تحديد حجم وطبيعة الخطر وما يترتب علية من أثار .**

شركة مصر لإنتاج الأسمدة

رد الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

عدد المرفقات (٤ صفحة)

القاهرة فى ٢٠٢١/١٢/٢٢

الي السادة / أعضاء مجلس الادارة شركة مصر لأنتاج الأسمدة "موبكو"

قمنا باعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لشركة مصر لأنتاج الأسمدة "موبكو" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته والذي استبدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والمتمثلة في قائمة المركز المالى الدوري المجمعة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ بإجمالي أصول نحو ٢٦,٠١٤ مليارجنيه وكذا قوائم الدخل (الأرباح والخسائر) الدورية المجمعة بصافي ربح الفترة بنحو ٣,٥٢٠ مليار جنيه و الدخل الشامل الدورية المجمعة ، والتغيرات فى حقوق الملكيه الدورية المجمعة والتدفقات النقدية الدورية المجمعة عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الخري وإدارة الشركة هي المسئولة عن اعداد القوائم المالية الدورية المجمعة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا في التوصل الي استنتاج علي هذة القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها .

<u>نطاق الفحص المحدود :</u>

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حسباتها " يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أسخاص مسئولين بالشركة عن الامور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من اجراءات الفحص المحدود الأخري .

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقة عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود لا تمكنا من الحصول علي تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها خلال عملية المراجعة ، وعلية فنحن لا نبدي رأي مراجعة علي هذة القوائم المالية الدورية المجمعة

<u>اساس الأستنتاج المتحفظ :</u>

- تم قياس تكلفة الاستحواذ لحقوق ملكية الشركة التابعة (الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية بموجب إتفاقية الإستحواذ في ٢٠٠٨/٨ علي أساس القيمة الدفترية في تاريخ الإقتناءبالقيمة الإسمية للأسهم المصدرة في تاريخ الإستحواذ) وليس علي أساس القيمة العادلة بما لا يتفق والفقرة (١٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) تجميع الأعمال والذي ينص علي قيام الشركة المقتنية بقياس الصول المقتناة القابلة للتحديد

والإلتزمات المحتملة علي أساس قيمتها العادلة في تاريخ الإقتناء ، وترتب علي ذلك تجميع أصول وإلتزامات الشركة التابعة بالقيمة الدفترية المثبتة بدفاتر تلك الشركة وإظهار الفروق (مساهمات رأسمالية) بنحو ١,٩٢٧ مليار جنية ضمن حقوق الملكية بالقوائم المالية المجمعة ، وقد تضمنت تقاريرنا السابقة تحفظاً بهذا الشأن .

- <u>رد الشركة</u>

طبقاً لاتفاقية الاستحواذ والموقعة بين مساهمي شركة موبكو وشركة اجريوم والتي تم الاتفاق علي ان يقوم مساهمي اجريوم بنقل ملكية كافة الأسهم المملوكة لهم الي شركة موبكو مقابل قيام شركة موبكو باصدار أسهم جديدة تعادل الاسهم المملوكة لمساهمي موبكو القدامي والتي تعادل ٩٩,٦١٦,١٨٨ سهم مدفوعة بالكامل بقيمة اسمية عشرة جنية للسهم وتم قيد تكلفة الاستحواذ علي اساس القيمة الدفترية كما الشركة تعمل بكامل طاقتها الانتاجية وتقوم بسداد الاقساط للبنوك طبقا لجدول الاقساط المعتمد بين البنوك المقرضة .

- مازال يتضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٤٧٨,٧٠٧ مليون جنية قيمة تراخيص وإنشاءات بحرية خاصة بأنشاء الرصيف البحري بميناء دمياط والذي تم وقف العمل به لوجود نزاع علي الارض المقام عليها الإنشاءات ، وفي ٢٠ مارس ٢٠١٨ وافقت الجمعية العامة للشرمة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية " علي تفويض رئيس مجلس أدارة شركة موبكو علي إتخاذ كافة الإجراءات نحو تسليم الموقع القديم للرصيف البحري وإستلام الموقع الجديد

وما يرتبط بذلك من التوقيع علي عقد الترخيص الجديد للرصيف البديل مع هيئة ميناء دمياط والتسويات الخاصة بالترخيص القديم ، وقد احيط مجلس الادارة للشركة التابعة بذلك بالجلسة رقم ٢٠١٩/٣/٥ ، الا أنه ورد خطاب من هيئة ميناء دمياط في ٢٠٢١/٤/١ بالتصديق علي إنشاء رصيف متعدد الغراض (عدا تسهيلات الشحن والتخزين) علي نفقةهيئة الميناء لتصدير منتجات الشركة وبناء علي التصميمات الهندسية والدراسات المعدة بمعرفة الشركة التابعة إعتباراً من ٢٠٢١/٦/١ ، وحتي تاريخ إعداد التقرير لم نواف بدراسة الأثار المترتبة علي ذلك .

يتعين دراسة الإنخفاض في قيمة المشروعات تحت التنفيذ المترتبة علي قيام ميناء دمياط بأنشاء الرصيف ، وكذا الإلتزامات الفعلية و المحتملة في ٢٠٢١/٩/٣٠ التي قد تنشأ نتيجة عدم استكمال المشروع (الرصيف البحري القديم) ، واجراء ما يلزم من تسويات .

-رد الشركة

نظراً لعدم البدء فى إنشاءات الر صيف البحرى فى الموقع الجديد و بالتالى يصعب فى الوقت الحالى تحديد قيمة الإنخفاض فى بند مشروعات تحت التنفيذ (الرصيف البحرى القديم) و ما سيتم الإستفادة منه فى الموقع الجديد تم تشكيل لجنة فنية لدراسة و تقييم كافة الإنشاءات و المعدات التى تم توريدها لتحديد قيمة الإنخفاض فى الرصيف البحرى بالموقع القديم و قيمة ما يتم الإستفادة منه فى الموقع الجديد وفقاً لدراسة فنية معتمدة

- تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير علي أصول حق الانتفاع المستأجرة من المنطقة الحرة بدمياط لشركة موبكو والشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النتيتروجينية " بأثر لاحق إبتداء من يناير ٢٠٢١ دون مراعاة متطلبات المعيار المذكور التي تقضي بالتطبيق بأثر رجعي مع الإعتراف بالأثر التراكمي بالأرباح المرحلة ويتصل بذلك عدم الأخذ في الإعتبار عند حساب أصل حق الإنتفاع قيمة الزيادة في مقابل حق الإنتفاع بمبلغ ٣,٢٥ دولار/ م٢ وقيمة فوائد التأخير عن عدم السداد .

نوصي بالإلتزام بمتطلبات المعيار المذكور وأحكام قانون الضرائب ، وإجراء التسويات اللازمة .

- رد الشركة

الاعتراف بالاثر التراكمي للتطبيق الأولي للمعيار علي الأرباح المرحله فان هذه المعالجه خاصه بعقود التأجير التمويلي التي كانت تخضع سابقا للقانون رقم ٩٥ لسنه ١٩٩٥ (وكان يتم معالجتها وفقا لمعيار المحاسبه المصري رقم ٢٠) و الذي حل محله القانون رقم ١٧٦ لسنه ٢٠١٨ حيث اصبح معيار المحاسبه واجب التطبيق من سنه صدور القانون و بالتالي تأثير الأرباح المرحله بأثر التطبيق ولا يوجد لدي الشركة عقود تأجير تمويلي خاضعة لهذا القانون .

تم تكوين مخصص لمواجهة هذة الزيادة ويتم تحميل كل سنة مالية بقيمة مصروف المخصص بقيمة هذة الزيادة والسعر الذي تطالب به المنطقة الحرة ليس نهائي وهناك قضية متداولة ولم يتم الحكم فيها حتي الان وحين يتم البت فيها سيتم معالجتها محاسبياً طبقاً للسعر العادل الذي يقضي بة القضاء

أما الاعتراف به ضمن اصول حق الانتفاع من الممكن ان يؤثر على التفاوض مع الاطراف المتنازع معها

الاستنتاج المتحفظ :

وفي ضوء فحصنا المحدود ، وباستثناء ما جاء بالفقرات السابقة علي القوائم المالية الدورية المجمعة، لم ينم الي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي الدوري المجمع في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وعن ادائها المالي الدوري المجمع وتدفقاتها النقدية الدورية المجمعة عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

فقرات توجيهة الانتباه :

مع اعتبار ما يلي تحفظاً:

- ورد بالإيضاح (١-٢٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية إبرام الشركة إتفاق تسوية قامت معة شركة اجريوم سابقاً "نيوترن حاليا" بالتنازل عن الدعاوي التحكيمية المقامة ضد مصر والشركات ذات الصلة ، ونقل ملكية كامل أسهم شركة أجريوم إلي وزارة المالية .
- في ضوء الإيضاح رقم (٢٩-٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقد نعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال عام ٢٠٢٠ الي حالة من التباطؤ والانكماش نتيجة االنتشار وباء كورونا ، وقيام دول العالم و مصر بإتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية لمنع إنتشار الوباء ، مما كان له الأثر علي النشاط الإقتصادي العالمي والمحلي ، ومما قد يكون له تأثيرات علي عناصر الأصول و الألتزامات ونتائج الأعمال خلال الفترات التالية المرتبطة بها ، وقد أشار الإيضاح إلي قيام الشركة بأتخاذ إجراءات للموازنة بين الإجراءات الإحترازية التي إتخذتها الدولة وبين أستمرار عملية الأنتاج ودعم قدرتها علي الأستمرارية ، وأنه لم تتأثر مستويات الطلب علي منتجات الشركة وتوافر المادة الخام والتدفقات النقدية خلال الفترة المعروضة ، وفي ضوء عدم تحديد مدة لاستمرارالإجراءات الاحترازية يصعب علي الشركة في الوقت الحالي تحديد حجم وطبيعة الخطر وما يترتب علية من أثار .